

النشرة

العربية - الفرنسية

نشرة تصدر عن الغرفة التجارية العربية الفرنسية - العدد ١٣٧ / آذار ٢٠٢٥

التغييرات هنا الآن

السكان في الصين مثلاً (١٦٦٤٠ مليار دولار، و١,٤٢٥ مليار نسمة)، والهند (٣٠٥٠ مليار دولار و١,٤٢٨ مليار نسمة)، واليابان (٥٣٨٠ مليار دولار و١٢٤ مليون نسمة)، ودول الخليج العربي (٢١٠٠ مليار دولار، و٥٨,٨ مليون نسمة)، ويمكننا المتابعة إلى نيجيريا والبرازيل واندونيسيا وغيرها، يمكننا القول بأنه على الرغم من قوتنا الظاهرة، نحن في معاناة لمواجهة التحديات لاننا ندفع ثمن العديد من الأخطاء، والخيارات السيئة والتنازلات - وهو أمر من السهل قوله الآن بالطبع.

في نهاية المطاف المسألة أصبحت في مدى إرادتنا، والتزامنا، وقدرتنا على العمل معاً، وعلى إرساء رؤية واضحة للأمور. مرة أخرى، تعود الأسئلة الكبرى وتطرح نفسها وتبقى القرارات التي يتعين اتخاذها تتعلق بالسيادة والتحالفات والأهداف. كل هذه الأسئلة ستكون، على نطاق الغرفة، من بين المواضيع التي ستطرحها القمة الاقتصادية السادسة بين فرنسا والدول العربية، التي ستعقد يومي ١٠ و١١ ديسمبر/كانون الأول.

وفي انتظار ذلك ستواصل الغرفة كمؤسسة تجمع بين الشركات الفرنسية ونظيراتها في الدول العربية، العمل على إنعاش التجارة وتعزيز المبادلات بين فرنسا والدول العربية وعلى وضع هذا الهدف في صلب أولوياتها. لأنه بصراحة، على الرغم من تحسن الميزان التجاري بين فرنسا ودول العالم العربي في عام ٢٠٢٤ بشكل كبير حيث انتقل من عجز بقيمة -٦,٢ مليار يورو عام ٢٠٢٣، إلى عجز بقيمة -١,٤ مليار يورو عام ٢٠٢٤، فإن انكماش حجم المبادلات بنسبة ٤ بالمئة مع تراجع كبير في الواردات - على وجه الخصوص تراجع الواردات من الطاقة - والزيادة في حجم الصادرات الفرنسية إلى دول المنطقة، من ٣٠,٣ مليار إلى ٣١,٥ تبقى الضرورة لمضاعفة الجهود لتحسين الوضع بشكل مرضي وأفضل.

وفي ما تبقى، الأمر يعود لكل فرد، كمواطن، لاتخاذ القرار بشأن أولوياته وكيفية الدفاع عنها.

الصورة المطروحة للتحويلات العالمية بعيدة كل البعد عن حقيقة الوضع الفرنسي، بل وأيضاً عن الوضع الأوروبي والدولي، المعقد والمقلق، لكنها توضح إطاره الجديد بشكل جيد!

منذ بداية هذا العام، أصبحت المنظومة الدولية بكافة مؤسساتها، سواء على الصعيد الاقتصادي أو الدبلوماسي، موضع تساؤل. فالمنظومة التي ورثناها منذ عام ١٩٤٥ وقمنا بتعزيزها على مر السنين، تبدي اليوم أفقها المحدودة على معالجة الأمور وأصبحت عاجزة عن طرح الحلول للصراعات المستمرة - أينما كانت في العالم - وعلى حل المشاكل التي يعاني منها المجتمع الدولي، وباتت حدود الحوار داخل الهيئات التي تمثلها ضيقة ومحدودة تماماً وبشكل صارخ.

ومع وصول الرئيس الجديد للولايات المتحدة الأمريكية، الذي قلب الأمور رأساً على عقب، تفاقم الوضع بالطبع، لكن علينا البحث عن أسباب أخرى بعيدة وقديمة، اقتصادية واجتماعية وإستراتيجية لهذه التغييرات، وبشكل خاص داخل دولنا الأوروبية القديمة.

من السهل تفهم القلق المنتشر في صفوف الفرنسيين. ولكي لا نخطف علينا النظر إلى الأمور وكأنها اختبار حقيقي لمجتمعنا ولنظامنا الديمقراطي. اختبار اقتصادي، ومجتمعي، وسياسي، وإستراتيجي، ربما يجبرنا على إعادة النظر في تسلسل أولوياتنا.

بطبيعة الحال، على الورق، يعتبر الاتحاد الأوروبي قوة كبيرة لها وزنها، فالنتائج المحلي الإجمالي للمجموعة الأوروبية يبلغ ١٦,٧٥ تريليون دولار ويضعها في مرتبة متقدمة مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي لروسيا الذي يبلغ ٢,٠٥ تريليون دولار. لكن الناتج المحلي للاتحاد الأوروبي بدوره يبدو بعيداً عن الناتج المحلي للولايات المتحدة الذي يبلغ ٢٥,٤٤ تريليون دولار. وإذا نظرنا إلى عدد السكان تبدو لنا رؤية أخرى: ٤٤٩ مليون نسمة في الاتحاد الأوروبي، مقابل ٣٤٠ مليون مواطن في الولايات المتحدة و١,٤٣ في روسيا. وإذا تابعنا المقارنة وتطلعنا مثلاً إلى الناتج المحلي والى عدد

كلمة الرئيس :
التغييرات هنا الآن .



المحتويات

- سعادة السيدة سميرة سيتايل، سفيرة جلالة الملك محمد السادس لدى فرنسا، في ضيافة الغرفة. الصفحة ٢-٥
- المنتدى الزراعي الفرنسي العراقي الاول. الصفحة ٦
- التبادل التجاري العربي الفرنسي. الصفحة ٧-١٠
- توقعات النمو في دول الاشرق الاوسط وشمال افريقيا. الصفحة ١١
- أخبار اقتصادية. الصفحة ١٢-١٣
- اعلان لمجموعة سويز. الصفحة ١٤

Stratégiques		Platinum		Gold	Silver	الشركاء عام ٢٠٢٥

سعادة السيدة سميرة سيتايل، سفيرة جلالة ملك المغرب لدى فرنسا، في ضيافة الغرفة

المغرب يجسد رؤية للنمو الشامل والمستدام

باشرت الغرفة التجارية العربية الفرنسية نشاطها هذا العام باستقبال،
في يوم الأربعاء 0 فبراير الماضي في بيت أمريكا اللاتينية، سعادة السيدة سميرة سيتايل،
سفيرة صاحب الجلالة محمد السادس في فرنسا.



وقال : في ختام قممنا الاقتصادية الخامسة قررنا إطلاق بعض الأنشطة لتطوير عمل الغرفة، وقررنا إنشاء لجان توجيهية قطاعية وجغرافية برئاسة أحد أعضاء المكتب لتعزيز علاقاتنا مع الدول العربية. وفي هذا الإطار، أشار بأن الغرفة عازمة على تشكيل لجنة تضم إلى جانب سعادة السيدة سيتايل، السفير الفرنسي في المغرب، لتسهيل نشر ونقل المعلومات للشركات حول الأفاق الاقتصادية والمشاريع في المغرب، وتوفير لتلك الشركات فرصة تبادل معلوماتهم وآرائهم. وفي إطار هذا التحرك، أعلن السيد فانسان رينا بأن الغرفة ستعمل على تعزيز علاقاتها، على وجه الخصوص مع هيئة البنوك في المغرب وصندوق الإيداع والتدبير.

وفي إطار تعزيز هذه المبادرة، أكد السيد رينا بأن العلاقة المتميزة بين فرنسا والمغرب، التي أكدت عليها الزيارة الرسمية الأخيرة للرئيس إيمانويل ماكرون والزيارة المقبلة لجلالة الملك محمد السادس إلى باريس، هي من بين أولويات الغرفة. وأشار إلى أن الغرفة التجارية العربية الفرنسية هي رابطة متوازعة لكنه مفيد وضروري لتسليط الضوء بشكل أفضل على الإمكانيات وأهمية التعامل مع المملكة المغربية.

في كلمة ترحيب، شكر السيد فانسان رينا، رئيس الغرفة التجارية العربية الفرنسية، ضيفته سعادة السيدة سميرة سيتايل على قبول دعوته، ورحب بمشاركة معالي السفير الموريتاني في هذا الاجتماع وكافة الممثلين عن السفارات العربية في باريس، ويرئيس مركز التحكيم والوساطة في الغرفة، وبجميع المشاركين في هذا اللقاء. واغتنم السيد فانسان رينا الفرصة لتقديم تهانيه الحارة بمناسبة العام الجديد لجميع أعضاء وأصدقاء الغرفة، متمنياً لهم أن يكون العام الجديد حافلاً بالمشاريع.

وسلط رئيس الغرفة التجارية العربية الفرنسية الضوء في بداية كلمته على العدد الكبير من المسجلين والمشاركين في هذا اللقاء، ثم تحدث عن المسيرة المتميزة لسعادة السفيرة التي دفعها للتربع على أعلى المناصب وقال: منذ تعيينك سفيرة، كنت بمثابة حلقة وصل حقيقية بين باريس والعاصمة المغربية الرباط. وتابع في إشارة إلى مقال في مجلة فورب. نشر في أكتوبر/تشرين الأول الماضي ويقول: بأنك ضالعة بقضايا السلطة والاتصال والتغيرات المجتمعية والتحول الاقتصادي، مضيفاً: أعتقد أن هذه المجلة على حق تماماً .

CHAMBRE DE COMMERCE FRANCO-ARABE

مزايا المغرب

وفي معرض حديثها عن مزايا المغرب، الذي يعتبر ملتقى طرق رئيسي وجذاب، يربط بين ثلاث قارات: أفريقيا وأوروبا وأمريكا، أكدت بأن المغرب



يتحلى بموقع جغرافي متميز بفضل سواحله المطللة على البحر المتوسط والمحيط الأطلسي، وعلاوة على ذلك فهو يتمتع بشبكة ترابط كبيرة توفر له الوصول مباشرة إلى أكثر من ٥٢ دولة وأكثر من ١١٠ مدينة حول العالم. هذا الوضع الجغرافي المتميز يعزز الاستقرار المؤسسي وهو عنصر هام في سياق إقليمي وعالمي سريع التغير، وهو ما يسمح للمغرب بمواصلة إصلاحاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكل مستدام وتعزيز مرونة اقتصاده، وبالتالي ضمان أفضل الظروف المعيشة لمواطنيه.

ومن بين المزايا العديدة التي يتصف به المغرب إشارة سعادة السفيرة أيضاً الى إطاره التنظيمي الملائم للاستثمارات، فبفضل ميثاقه الجديد للاستثمار نجح المغرب في خلق بيئة مواتية للتنمية الاقتصادية، وتشجيع ظهور رواد أعمال قادرين على المنافسة على الساحة الدولية حيث يتألق العديد منهم في القارة الأفريقية، وفي أوروبا، وفي فرنسا. وأضافت بأن الإطار التنظيمي الجديد أطلق العنان لإمكانيات الاستثمار للقطاع الخاص الوطني والدولي. وذكرت بأن المغرب يسعى إلى ترسيخ مكانته في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كوجهة مميزة للاستثمارات الأجنبية. وأضافت أنه بنهاية سبتمبر/أيلول ٢٠٢٤ بلغ صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المغرب أكثر من ١,٦ مليار يورو، بزيادة تزيد عن ٥٠٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.

ومن بين نقاط القوة الأخرى التي يتمتع بها المغرب أشارت سعادة السفيرة الى جودة البنية التحتية التي تلبى أعلى المعايير الدولية، بما في ذلك شبكة

وفي الختام، أكد رئيس الغرفة على أهمية هذا اللقاء مع سعادة السفيرة الذي يندرج في إطار الرؤية المستقبلية التي يسعى لتجسيدها البلدان، مشيراً إلى أن التاريخ الذي تم بناؤه بين فرنسا والمغرب يجب أن يستمر في التطور والتقدم في ظل الاحترام المتبادل.

في بداية كلمتها، شكرت سعادة السيدة سميرة سيتايل رئيس الغرفة التجارية العربية الفرنسية على دعوته، قبل أن تبدأ عرضها للعلاقات بين فرنسا والمغرب في إطار الشراكة الاستثنائية المعززة، ثم للمكانة الجيوستراتيجية لبلادها ومميزاتها وللرؤيا الرسمية للنمو الشامل والمستدام.



الشراكة الاستثنائية المعززة

وفي معرض حديثها عن العلاقة بين البلدين، أشارت سعادة السيدة سميرة سيتايل بأنه من الصعب وصف هذه المرحلة الجديدة بين البلدين بعد هذا اللقاء. وقالت بأنه لا يمكن تلخيصها في مجرد سرد أرقام أو النظر إليها فقط من منظور العلاقة الأخوية بل ينبغي وصفها بأنها نقطة تحول، مما يدل على طبيعة العلاقة التي لا يمكن الاستغناء عنها، نظراً للمسار المشترك بين البلدين. وأشادت بشبكة رجال الأعمال الريادية بين فرنسا والمغرب، التي واصلت دعم هذه العلاقة، على الرغم من الصعوبات، مما سهل لقاء عالي الجودة والمستوى وقالت : لم نكن نريد تطبيع علاقاتنا فحسب، بل رفعها أيضاً إلى مستوى لم نصل إليه من قبل. وأضافت بان التحولات الجيوستراتيجية التي تهدد شعبنا واقتصادنا ومجتمعنا فرضت علينا اعتماد نموذج شراكة ثنائي الاتجاه، مما يسمح لنا بمواجهة التحديات بطريقة مختلفة تماماً. واشتت بأن المغرب يرحب بهذه الثقة الكاملة والمتجددة بين البلدين.

المرحلة الجديدة بين البلدين لا يمكن تلخيصها في سرد أرقام أو النظر إليها فقط من منظور العلاقة الأخوية بل ينبغي وصفها بأنها نقطة تحول مما يدل على طبيعة العلاقة التي لا يمكن الاستغناء عنها، نظراً للمسار المشترك بين البلدين.

أراضيه الفرصة للانطلاق إلى الأسواق الأفريقية. وفي هذا الصدد، أشارت سعادة السفيرة إلى مداخلة رئيس الجمهورية السيد إيمانويل ماكرون خلال مؤتمر السفراء في ٦ يناير/كانون الثاني، الذي أشار بحق إلى الشراكة الاستثنائية التي تعززت بين المغرب وفرنسا، ودعا إلى نهج أفريقي متجدد، حيث يمكن لفرنسا والمغرب بالعمل معاً لبناء نموذج يسمح بالاستثمار في قطاعات كاملة في الاقتصاد الأفريقي. وذكرت بأن المغرب وقع مع الدول الإفريقية أكثر من ٣٢٠٠ اتفاقية تعاون تغطي كافة القطاعات، بما في ذلك القطاعات المالية، والاتصالات، والبنية التحتية، والصرف الصحي، والكهرباء، وإدارة الموارد المائية، والطاقت المتجددة، والزراعة. وذكرت



بأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة المغربية في أفريقيا منذ عام ٢٠٢١ بلغت ٨٠٠ مليون دولار، مما يضع بلدها ك ثاني أكبر مستثمر في القارة الأفريقية بعد جنوب أفريقيا وأكبر مستثمر في غرب أفريقيا، مشيرة إلى دور البنوك المغربية من بينها التجاري وفا بنك، والبنك الشعبي، أو بنك أفريقيا، وكذلك مجموعات كبيرة مثل مجموعة اتصالات المغرب، ومناجم، أو المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، وكلها مجموعات موجودة في العديد من المناطق الرئيسية في دول القارة الأفريقية، وركزت بشكل خاص على استثمار المغرب في دعم عدد من البلدان في القطاع الزراعي، من أجل ضمان أمنها الغذائي. وقالت إنها مسألة تتعلق بالاستقرار والأمن ورفاهية الشعب الأفريقي.

أفريقيا الأطلسية

وتابعت سعادة السفيرة طرحها لسياسة المغرب الأفريقية وعرضت رؤية إفريقيا الأطلسية التي يعمل المغرب على تطويرها، وهي رؤية من شأنها أن تعزز الأمن والاستقرار والازدهار في ٢٣ دولة إفريقية يشكل بعدها عن التجارة البحرية عائقاً أمام تنميتها الاقتصادية. وأوضحت أن هذه المبادرة التي يدعمها جلالة الملك محمد السادس ترمي إلى تسهيل وصول هذه الدول إلى المحيط الأطلسي، من خلال وضع البنية التحتية للطرق والسكك الحديدية في المغرب تحت

نقل واتصالات متنوعة للغاية تمنح المغرب شبكة اتصالات فريدة في المنطقة. وأشارت من بين أمور أخرى إلى ميناء مدينة طنجة الرائد في البحر المتوسط، والميناء الإفريقي الرائد للحاويات، والقطار السريع (TGV)، ومشروع توسيعه الذي سيتم تنفيذه في عام ٢٠٣٠ من أجل كأس العالم لكرة القدم.

وأخيراً، يتميز المغرب برأسماله البشري المؤهل، الممتن للعديد من اللغات والمنفتح على الثقافات الأخرى، والذي يتميز بجودة استثنائية في إتقان المهارات البارعة التي تسعى المجموعات الدولية الكبيرة للاستفادة منها وخاصة الفرنسية. كما أشارت إلى الدور البارز للجالية المغربية القوية في أوروبا، والعدد الكبير من أفرادها من خريجي الجامعات، وخاصة في فرنسا، وإلى العدد الكبير من الطلاب المغاربة الذي يصل إلى ٥٣ ألف طالب سنوياً، يتخصصون في مجالات استثنائية للغاية وقالت هذه الجالية تشكل ميزة كبيرة.



العمق الأفريقي للمغرب

وفي معرض حديثها عن إستراتيجية المغرب لتنمية اقتصاده، سلطت سعادة السفيرة الضوء على عدد من الاستراتيجيات القطاعية وذكرت من بينها السياحة، والصيد البحري، والزراعة، وقطاع الخدمات، وصناعة السيارات، والصناعة الدوائية والطبية، والطاقت المتجددة، وأكدت أن كل هذا يضع المغرب كمرکز إقليمي وبوابة استثنائية لدخول الأسواق الأفريقية في إطار منطلق تعزيز التعاون بين دول الجنوب، وفق مقاربة تهدف إلى إقامة علاقات اقتصادية منصفة وعادلة ومتوازنة. وأشارت إلى أن المغرب يضع إفريقيا في قلب خياراته الإستراتيجية، ويلعب دوراً محورياً في تنمية هذه القارة، من خلال سياسة التنمية المشتركة المستدامة، في إطار شراكة رابحة للطرفين.

كل هذا يمنح المغرب موقعا متميزا يوفر للشركات الأجنبية المستقرة على

**الميثاق الجديد
للاستثمار في المغرب نجح
في خلق بيئة مواتية للتنمية
الاقتصادية، وفي تشجيع ظهور رواد
أعمال قادرين على المنافسة على
الساحة الدولية حيث يتألق العديد
منهم في القارة الأفريقية، وفي
أوروبا، وفي فرنسا .**

وهي تعزيز التقارب السياسي والاستراتيجي بين البلدين، وتعميق هذه الشراكة لصالح التنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي والاستقلال الاستراتيجي، وأخيرا مواصلة تعزيز التعاون في رأس المال البشري والثقافة المرتكزة على قيم الفرنكوفونية.

وختمت حديثها بالقول: يُرسخ المغرب مكانته كفاعل رئيسي في سلسلة القيمة العالمية، بفضل رؤية إستراتيجية طموحة تُمكنه من لعب دور حلقة الوصل بين ثلاث قارات: أفريقيا وأوروبا وأمريكا من خلال التوفيق بين الحداثة والتقاليد. المغرب لا يسعى فقط للاندماج في الاقتصاد العالمي فحسب، بل يُشارك فيه أيضًا، ويعتزم المشاركة بفعالية في تحوله، مُجسِّدًا رؤية نموذجية للنمو الشامل والمستدام.



تصرف هذه الدول. وفي ختام حديثها عن البعد الأفريقي للمغرب أكدت سعادة السيدة سميرة سيتايل على دور الأقاليم المغربية الجنوبية ودورها كوابات إلى دول أفريقيا في جنوب الصحراء الكبرى. وذكرت بأن هذه الأقاليم تعرف حاليا أحد أعلى معدلات النمو الاقتصادي في المغرب، بفضل الاستثمارات الضخمة التي تتجاوز ٨ مليارات يورو في إطار مخطط تنمية الأقاليم الجنوبية للمغرب. وأضافت أن هذه الخطة توفر للمستثمرين الأجانب فرصة المشاركة في المشاريع الجارية وجعل هذه المنطقة كنقطة ارتكاز في القطاعات الإستراتيجية مثل الطاقة المتجددة والبنية الأساسية للموانئ والزراعة المستدامة وغيرها.

النمو الشامل والمستدام

وانتقلت سعادة السيد سميرة سيتايل للحديث عن الرؤية المغربية للنمو

الشامل والمستدام، وتناولت القطاعات الرئيسية في هذا المسار، وعرضت بشكل خاص القطاعات الصناعية وتحدثت عن الإرادة القوية في تنفيذ استراتيجيات قطاعية متماسكة ومتقاربة، وعن الطاقة، تحدثت عن النهج المتكامل لتطوير إنتاج الطاقة النظيفة والفعالة، وكذلك القطاع الرقمي وهو أيضا من القطاعات الأولوية، مع الخطة ٢٠٣٠، والزراعة بالطبع، مع استمرار تطوير القطاعات الزراعية، بعد ١٢ عامًا من تطبيق خطة المغرب الأخضر واستراتيجية الجيل الأخضر ٢٠٢٠-٢٠٣٠ وفي قطاع الصيد، مع خطة هاليوتيس ٢٠٢٠-٢٠٣٠ وأخيرًا، السياحة، التي حطمت رقمًا قياسيًّا جديدًا، حيث تجاوز المغرب مصر بعدد الزوار بـ ١٧,٤ مليون زائر، منهم ٣,٥ مليون سائح فرنسي.

وقالت : في كافة هذه القطاعات، اعتمد المغرب على استراتيجيات جريئة مصحوبة بجهود كبيرة لإنجاز مشاريع هيكلية واسعة النطاق. وفي إطار استعدادات المغرب لاستضافة كأس العالم لكرة القدم ٢٠٣٠، التي تعد مصدر فخر للبلاد، أشارت سعادة السيدة سميرة سيتايل بأن هذا الحدث يعتبر مشروعًا هيكلية لمستقبل البلاد، وأن خيارات كبرى لاسيما في مجال البنية التحتية، قد تم اتخاذها في إطار برنامج - المغرب ٢٠٣٠ -، وحتى ما بعده، ومنها تمديد خط القطار السريع TGV، وشبكة خطوط السكك الحديدية المغربية، وميناء دكلة، ومطار ناتور غرب المتوسط، والطريق السريع تيزنيت-دكلة، ومحطات تحلية المياه التي سيرتفع عددها من ١٢ إلى ٢٠ لتوفير ٥٠٪ من استهلاك المياه الصالحة للشرب في المغرب. وفي جميع هذه المشاريع، قالت : نرحب بالخبرة والمعرفة التي يتمتع بها الشركاء الفرنسيون.

وفي عودة إلى الشراكة الاستثنائية المعززة، الموقعة في ٢٨ أكتوبر/تشرين الأول، التي تجمع الآن بين البلدين، أشارت سعادة السفيرة بأنه سيتم وضع إطار قانوني جديد لرفع مستوى هذه الشراكة يتضمن ثلاثة مبادئ رئيسية

٣,٩ بالمئة نسبة النمو في المغرب بحسب صندوق النقد الدولي

من المتوقع أن ينمو النشاط الاقتصادي في المغرب بنسبة ٣,٢٪ في عام ٢٠٢٤ ويتسارع إلى ٣,٩٪ في عام ٢٠٢٥، وذلك بفضل انتعاش الإنتاج الزراعي واستمرار النمو في القطاع غير الزراعي في سياق الطلب المحلي القوي، هذا ما صرح به رئيس وفد صندوق النقد الدولي، الذي أجرى مشاورات المادة الرابعة في الرباط من ٢٧ يناير إلى ٧ فبراير. وأضاف أن الإصلاحات الأخيرة ساهمت في توسيع القاعدة الضريبية، وخفضت عجز الحكومة المركزية إلى ٤,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بـ ٤,٣٪ المُعلن عنها في موازنة ٢٠٢٤. ومن المتوقع أن يستمر على هذا الوتيرة التدريجية للإصلاح المالي في عام ٢٠٢٥، مع بقاء التضخم تحت السيطرة عند حوالي ٢٪.

ويشجع صندوق النقد الدولي السلطات المغربية على مواصلة الإصلاحات وبحثها على الاهتمام بشكل خاص لتشجيع نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة واندماجها في سلاسل القيمة القطاعية. علاوة على ذلك، يرحب صندوق النقد الدولي بالتقدم المحرز في عملية تنفيذ صندوق محمد السادس للاستثمار الذي من شأنه أن يساعد الشركات الصغيرة والمتوسطة على الوصول إلى التمويل، كما يدعو صندوق النقد الدولي أيضا إلى اتخاذ تدابير لتشجيع تطوير قطاع خاص أكثر ديناميكية، وتعزيز الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة بموجب ميثاق الاستثمار الجديد، والى تعزيز مراكز الاستثمار الإقليمية لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل أفضل، ومراجعة قانون العمل لتعزيز خلق فرص وافية. كل هذه النقاط افاضت السفيرة أيضًا في شرحها في محاضرتها.

المنتدى الزراعي الفرنسي العراقي الأول



من أجل ضمان الأمن الغذائي وتبويب الاقتصاد. وقالت إن هذه الأهداف استراتيجية وضرورية لازدهار العراق واستقراره. وتابعت: سوف تجدون في فرنسا أذنناً صاغية واهتماماً بهذه القضايا لأنها تهتم أيضاً السلطات العامة والقطاع الزراعي الخاص الفرنسي. وأكدت السيدة غريلو أن الشركات الفرنسية مستعدة للتعاون لكنها تنتظر توضيحات بشأن بيئة الأعمال والإطار القانوني والفني في العراق.

وناقشت السيدة زوزان العلاقات الفرنسية العراقية في مجال الزراعة وأشارت أن فرنسا تقدم الدعم والمساعدة في عدة مناطق عراقية، لاسيما في محافظة نينوى، وكركوك، وسنجار، وفي إقليم كردستان العراقي. وأكدت على أهمية إعادة تفعيل اتفاقية الشراكة بين العراق وفرنسا الموقعة عام ٢٠٢٢، وحثت الشركات الفرنسية على نقل خبراتها إلى نظيراتها العراقية، خاصة في مجال حماية البيئة وإعادة تدوير ومعالجة مياه الصرف الصحي والحفاظ على الموارد المائية.

وركزت السيدة ابتسام الهلالي في كلمتها على المناخ وتأثيره على الزراعة، وناقشت التعاون مع فرنسا للتخفيف من آثار هذه التغيرات، بما في ذلك انخفاض خصوبة التربة، وانخفاض الغطاء النباتي، وتفاقم العواصف الغبارية والتصحر. وأشارت أن العراق من بين الدول الخمس الأكثر تضرراً من تغير المناخ، وسلطت الضوء على جهود الحكومة في الحفاظ على البيئة والبنية التحتية وحمايتها وتحسينها، وحثت الشركات الفرنسية على تقديم خبراتها لدعم هذه المنطقة من العالم.

وأكدت السيدة سهام بشناق على دور هذا المنتدى في تعزيز التعاون بين فرنسا والعراق في القطاع الزراعي والصناعات الغذائية. وأشارت إلى إعلان النوايا الموقع في ١٩ نوفمبر ٢٠٢٠ والشراكة الإستراتيجية الموقعة في عام ٢٠٢٣ والتي تشمل التعاون في القطاع الزراعي. وقالت بأن الشركات الفرنسية تمتلك الخبرة والمنتجات ذات الجودة العالية التي تستطيع تلبية احتياجات السوق العراقية. ودعت السيدة سهام بشناق القطاعين الخاصين الفرنسي والعراقي إلى تنسيق أعمالهما لتعزيز تبادل الخبرات والمنتجات والمعرفة، وخاصة في مجال الإنتاج الحيواني.

الشركات والتعاونيات الفرنسية، التي تغطي سلسلة القيمة بأكملها من الحقل والإنتاج إلى المستهلك، بإمكانها المشاركة بهذه الديناميكية الثنائية عبر المشاركة بالزيارة التي سيتم تنظيمها قريباً إلى العراق!

تعزيز التعاون الزراعي بين العراق وفرنسا، وتبادل المعرفة والخبرات، وخاصة في مجال الزراعة المستدامة والزراعة العضوية وإدارة المياه والزراعة الذكية والأمن الغذائي، وترويج المنتجات الزراعية العراقية في السوق الفرنسية وجذب المستثمرين... هذه هي من بين الاهداف التي سعى إليها المنتدى الزراعي الفرنسي العراقي الأول الذي نظّمته السفارة العراقية في باريس في نهاية عام ٢٠٢٤.

حضر هذا اللقاء وزير الزراعة العراقي، الدكتور عباس جبر، وسفير العراق في فرنسا، الدكتور وديع البتي، وأعضاء من اللجنة النيابية للبرلمان العراقي، من بينهم السيدة زوزان علي والسيدة ابتسام الهلالي، وبمشاركة نحو ثلاثين شركة عراقية. كما حضر من الجانب الفرنسي السيدة آن غريلو، مديرة إدارة شمال أفريقيا والشرق الأوسط في وزارة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية، والسيدة سهام بشناق، مستشارة الشؤون الزراعية في وزارة الزراعة والملحق الزراعي في السفارة الفرنسية في لبنان.

وفي كلمة مقتضبة، شكر سعادة السفير العراقي الدكتور وديع البتي جميع المشاركين وأكد على أهمية هذا المنتدى الأول لتطوير التعاون بين فرنسا والعراق في هذا المجال الاستراتيجي لكلا البلدين.

وفي كلمته، أكد وزير الزراعة العراقي الدكتور عباس جبر على الاهتمام الخاص الذي توليه السلطات العراقية للقطاع الزراعي. وأشار أن بلاده حققت الاكتفاء الذاتي في بعض السلع الاستراتيجية، مذكراً بأن إنتاج القمح في عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ تجاوز على التوالي ٥ ملايين و٦ ملايين طن، كما أشار الدكتور عباس جبر بأن العراق حل مشكلة نقص المياه في نهري دجلة والفرات من خلال دعم الاستثمارات في الأراضي الصحراوية واستخدام تقنيات الري الحديثة والطرق المتطورة لحفر الآبار. وفيما يتعلق بفرص الاستثمار في بلاده، أشار وزير الزراعة العراقي الى بعض القطاعات، كان أبرزها الصناعات التحويلية والثروة الحيوانية والصناعات الغذائية. ودعا الصناعيين والشركات الفرنسية العاملة في القطاع الزراعي إلى تعزيز شراكاتهم مع نظيراتها العراقية، مشيراً إلى المزايا التي تمنحها القوانين الجديدة، بما في ذلك الإعفاء من الرسوم الجمركية لمدة تتراوح بين ١٠ إلى ١٥ عاماً ومنح القروض من الحكومة العراقية والبنوك الخاصة.

ورحبت السيدة آن غريلو بجهود العراق الرامية إلى تطوير القطاع الزراعي

التجارة العالمية: نسبة النمو ٢,٧ بالمائة عام ٢٠٢٤ و٣ بالمائة عام ٢٠٢٥

التبادل التجاري بين فرنسا والدول العربية : انخفاض طفيف في الحجم، وتحسن كبير في الميزان التجاري، لكن النتيجة غير كافية

استقر نمو التجارة العالمية للسلع في عام ٢٠٢٤ وسجل زيادة بنسبة ٢,٧ بالمائة وفقاً لمقياس منظمة التجارة العالمية وبنسبة ٢ بالمائة وفقاً لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وتتفق المنظمتان على زيادة التجارة العالمية بنسبة ٣ بالمائة خلال عام ٢٠٢٥، وتحقق حجم أعمال بقيمة ٣٣ مليار دولار.

في الاتحاد الأوروبي، تتوقع المفوضية الأوروبية أن يرتفع حجم التجارة للمجموعة مع بقية دول العالم بنسبة ٣,١ بالمائة في عام ٢٠٢٥ و٣,٣ بالمائة في عام ٢٠٢٦، بعد زيادة بنسبة ٢,٦ بالمائة في عام ٢٠٢٤.

مع الدول خارج الاتحاد الأوروبي، تحسن الميزان التجاري الفرنسي بشكل ملحوظ بمقدار ١٣,١ مليار يورو بفضل انخفاض الواردات وزيادة الصادرات. كما تحسنت التجارة الفرنسية مع القارة الأمريكية خاصة مع الولايات المتحدة (+٢,٧ مليار يورو)، لكن الميزان التجاري بقي يسجل عجزاً مع بلدان هذه المنطقة بقيمة -١,٩ مليار يورو.

مع أفريقيا، تحسن الميزان التجاري بقيمة +٢,٨ مليار يورو لكنه بقي في عجز بلغ -٦,٥ مليار يورو.

ومع الدول الأوروبية خارج الاتحاد الأوروبي تدهور الميزان التجاري بقيمة -١ مليار يورو، لكنه سجل تحسناً مع دول الاتحاد بمقدار ١٠ مليارات يورو، ولاسيما مع بلجيكا (+٢,٥ مليار يورو)، وإسبانيا (+٢,٢ مليار يورو)، وهولندا (+٢ مليار يورو)، لكنه بقي يعاني من عجز بقيمة ٣٥,٨ مليار يورو.

في فرنسا، بلغ حجم التجارة الخارجية ٢,٢٩٧,١ مليار يورو في عام ٢٠٢٤ وحقت الواردات حجم أعمال بقيمة ٦٩٨,٩ مليار يورو والصادرات ٥٩٨,٣ مليار يورو وسجل الميزان التجاري خسارة بقيمة -٨١ مليار يورو لكنه تحسن بقيمة ١٩,١ مليار يورو مقارنة بالعام السابق، ويعود هذا التحسن إلى أداء الطاقة والمنتجات المصنعة.

وانخفضت الواردات الفرنسية بنسبة -٥,٥٪ بفعل التراجع في الأسعار أكثر من الانخفاض في حجم الواردات، وبشكل رئيسي في مجال قطاعي الطاقة والمنتجات المصنعة، وخاصة الإمدادات الخاصة لقطع السيارات والآلات التي تجاوزت الزيادة فيها الواردات الخاصة بصناعة الطيران. أما الصادرات فقد انخفضت بدرجة أقل وبنسبة -٦,٦٪، ويعود الجزء الأكبر من هذا التراجع إلى انخفاض استيراد السيارات والهيدروكربونات والمكونات الكهربائية واللوحات الإلكترونية والتي زيادة الصادرات في قطاعات العطور والمنتجات الزراعية والغذائية ومعدات الطيران.

التبادل التجاري مع الدول العربية

٣٧,٠٧ مليار يورو فارتفعت الصادرات الفرنسية إلى دول المغرب العربي بنسبة ٧٪ لتصل إلى ١٦,١ مليار يورو، مقارنة بـ ١٤,٩ مليار يورو في عام ٢٠٢٣، في حين انخفضت الواردات من هذه المنطقة بنسبة -٦,٣٪ لتصل إلى ٢٠,٨ مليار يورو، مقارنة بـ ٢٢,١ مليار يورو في عام ٢٠٢٣. وبذلك حقق الميزان التجاري تحسناً واضحاً لكنه بقي يسجل خسارة بقيمة -١,٤ مليار يورو، مقارنة بـ -٦,٣ مليار يورو في عام ٢٠٢٣.

مع المغرب، تحسن حجم التجارة بنسبة ٦٪ وحقق قيمة أعمال بحوالي ١٤,٨ مليار يورو مقابل ١٣,٩ مليار يورو في عام ٢٠٢٣. وبلغت الصادرات ٧,٤ مليار يورو، وزيادة قدرها ١١,٦٪، بينما بلغت الواردات ٧,٣ مليار يورو.

بلغ حجم التجارة بين فرنسا والدول العربية في عام ٢٠٢٤ نحو ٦٤,٥ مليار يورو مقابل ٦٦,٩ مليار يورو في عام ٢٠٢٣، أي بانخفاض قدره -٤٪. وبلغت الصادرات الفرنسية إلى دول المنطقة ٣١,٥ مليار يورو مقارنة بـ ٣٠,٣ مليار يورو في عام ٢٠٢٣، بزيادة قدرها +٣,٩٪. وحقت الواردات من دول المنطقة حجماً قدره ٣٢,٩ مليار يورو مقارنة بـ ٣٦,٦ مليار يورو في عام ٢٠٢٣، بانخفاض قدره -١٠,٩٪. وتظهر نتيجة هذه التبادلات رصيداً سلبياً بقيمة -١,٤ مليار يورو مقارنة بـ -٦,٣ مليار يورو في عام ٢٠٢٣، وهو تحسن بنحو ٥ مليار يورو.

مع دول المغرب العربي بقي حجم التبادل التجاري مستقرًا عند

وانخفضت التجارة مع ليبيا بشكل حاد بنسبة -١٣٪. وحقت حجم اعمال بقيمة ٣, ٢ مليار يورو في عام ٢٠٢٤ مقارنة بـ ٧, ٢ مليار يورو في عام ٢٠٢٣. ويعزى هذا الانخفاض إلى التراجع الحاد في الواردات، التي انخفضت بنسبة -١٥٪ إلى ٧, ٢ مليار يورو في عام ٢٠٢٤ مقارنة بـ ٤, ٢ مليار يورو في عام ٢٠٢٣، وإلى انخفاض الصادرات بنسبة -١٪ إلى ٥, ٢٩٨ مليون يورو في عام

بانخفاض قدره -٣٨, ٠٪ وانتقل الميزان التجاري إلى المؤشر الايجابي الأخضر وحقق فائضاً بقيمة + ٤٨٩, ٤٧ مليون مقابل - ٤٩٨, ٨٤٢ مليون يورو في عام ٢٠٢٣. ومن بين المنتجات المصدرة التي ساهمت في زيادة حجم التجارة، نلاحظ منتجات البناء (+٣٢٪)، والمنتجات الكيماوية (+٥٢, ٥٪)، وأجهزة القياس (+٢٥, ٤٪)، والنفايات الصناعية

Pays	VAL EXP ANNÉE 2023	VAL IMP ANNÉE 2023	SOLDE 2023	VAL EXP ANNÉE 2024	VAL IMP ANNÉE 2024	SOLDE 2024	Volume des Echanges 2023	Volume des Echanges 2024	% VOL
Algerie	4 486 100	7 067 158	-2 581 058	4 780 765	6 276 120	-1 495 355	11 553 258	11 056 885	-4%
Libye	301 499	2 439 623	-2 138 124	298 512	2 075 178	-1 776 666	2 741 122	2 373 690	-13%
Maroc	6 566 530	7 409 028	-842 498	7 428 427	7 380 938	47 489	13 975 558	14 809 365	6%
Tunisie	3 407 440	5 195 471	-1 788 031	3 406 763	5 085 817	-1 679 054	8 602 911	8 492 580	-1%
Mauritanie	237 781	86 805	150 976	278 811	60 063	218 748	324 586	338 874	4%
Total UMA	14 999 350	22 198 085	-7 198 735	16 193 278	20 878 116	-4 684 838	37 197 435	37 071 394	0%

٢٠٢٤. ومن بين السلع الرئيسية في قائمة التبادل التجاري، هناك منتجات الألبان والمنتجات الصيدلانية والعلطور ومستحضرات التجميل ومنتجات المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية بالنسبة للسلع المصدرة، وبالنسبة للسلع المستوردة نجد الهيدروكربونات الطبيعية والمنتجات المكررة ومنتجات الصلب.

وأخيراً، مع موريتانيا، يُظهر التبادل التجاري، على الرغم من تواضعه عند ٣٣, ٨٧٤ مليون يورو في عام ٢٠٢٤، زيادة بنسبة ٤٪ مع ارتفاع الصادرات الفرنسية بنسبة ٧, ١٤٪ إلى ٢٧٨, ٨١١ مليون وانخفاض الواردات بنسبة ٥, ٤٤٪ إلى ٦٠, ٠٦ مليون في عام ٢٠٢٤. وترتكز التجارة الفرنسية مع موريتانيا على تصدير المحاصيل والمنتجات الحيوانية والمنتجات الصيدلانية ومنتجات الأغذية المختلفة، وبالنسبة للواردات نجد المعادن الخام والزيوت والدهون النباتية والمعلبات القائمة على الأسماك.

مع دول الخليج، انخفض التبادل التجاري بنسبة -١١ بالمائة إلى ٢٠, ٨ مليار مقارنة بـ ٢٣, ٥ مليار في عام ٢٠٢٣ بينما ارتفع الرصيد إلى ٣, ٣+ مليار بعد ٨٢٣, ٧٨٢+ مليار يورو في عام ٢٠٢٣. وفي حين استمرت الصادرات الفرنسية إلى دول المنطقة راكدة عند ١٢, ١ مليار يورو وانخفضت الواردات بنسبة -٢٩, ٥ بالمائة إلى ٨, ٧ مليار مقارنة بـ ١١, ٣ مليار يورو في عام ٢٠٢٣.

وانخفضت التجارة الفرنسية مع المملكة العربية السعودية بنسبة -١٩٪ إلى ٧, ٥ مليار يورو مقارنة بـ ٩, ٣ مليار يورو في عام ٢٠٢٣. فتراجعت الصادرات الفرنسية إلى المملكة بنسبة -١٤, ٥٪ إلى ٣, ٥ مليار يورو وكذلك الواردات من المملكة العربية السعودية بنسبة -٣٠٪ إلى ٣, ٩ مليار يورو. مما أدى إلى تحسن الميزان التجاري من -٠, ٨ مليار يورو في عام ٢٠٢٣ إلى -٣٩٩, ٣٩٢ مليار يورو في عام ٢٠٢٤. في قائمة المنتجات التي ساهمت إيجاباً في حجم التجارة، بالنسبة للتصدير، المنتجات الصيدلانية (+١٤, ١٪)، والفاكهة (+٧١, ٤٪)، والآلات المختلفة (+٤٤, ٧٪)، والعلطور ومستحضرات التجميل (+٧, ٧٪)، وبالنسبة للاستيراد، المنتجات الكيماوية (+٦, ٢٪)، والمعادن غير الحديدية (+١٩٣, ٠٪)، ومعدات البناء. وشملت قائمة المنتجات التي ساهمت سلباً في التجارة، بالنسبة للتصدير، منتجات المخابز (-٢٨٪)، والآلات الزراعية (-٤٣٪)، والمكونات الكهربائية والبطاقات الإلكترونية (-٣٤٪)، ومنتجات البناء (-٥٣٪)، وبالنسبة للاستيراد، منتجات البترول (-٧, ٥٪)، والنفايات الصناعية (-٤٥٪)، ومنتجات الصلب (-٦٨٪).

(+٩١, ٦٪)، والزيوت والدهون النباتية (+١٥١, ٦٪). ومن بين المنتجات المستوردة، هناك منتجات الفاكهة (+٢٦, ٣٪)، والمنتجات البلاستيكية (+٥٤٪)، والمنتجات الكيماوية (+١٠, ٥٪)، والمعادن غير الحديدية (+١٢, ٧٪). أما بالنسبة للمنتجات التي ساهمت في تراجع حجم التجارة، فنجد بالنسبة للسلع المصدرة، الآلات الزراعية (-٣٢, ٢٪)، والمستحضرات والمعلبات (-٤٩, ٢٪)، واللحوم ومنتجاتها (-٣١, ٤٪)، والمنتجات الزراعية (-٢٧, ٩٪)، وبالنسبة للسلع المستوردة، الآلات والمعدات (-١٢٪)، والجلود والأمتعة والأحذية (-٩, ٧٪)، ومعدات السيارات (-١٪)، واللحوم ومنتجاتها (-٢٥, ٦٪).

مع الجزائر، انخفض حجم التجارة بنسبة -٤٪ ووصل إلى ١١, ٠٥ مليار مقارنة بـ ١١, ٥ مليار في عام ٢٠٢٣. وارتفعت الصادرات الفرنسية إلى الجزائر بنسبة ١, ٦٪ وحققت ٤, ٧٨ مليار يورو، في حين انخفضت الواردات بنسبة -٦, ١٢٪ وحققت ٦, ٢ مليار مقارنة بـ ٧, ٠٦ مليار يورو في عام ٢٠٢٣ وتحسن الميزان التجاري بنحو مليار يورو وبلغ -٤, ١ مليار يورو. ومن بين السلع المصدرة التي ساهمت إيجاباً في حجم التجارة هناك معدات البناء (+٣٥, ٣٪)، والآلات المختلفة (+٤٥٪)، والمعدات الطبية (+٣٤, ٧٪)، والمنتجات الكيماوية (+١٧, ٣٪)، وبالنسبة للسلع المستوردة نجد المنتجات البترولية (+١٩, ٧٪) والماشية (+٢٢, ٥٪) وفي فئة السلع التي تؤثر سلباً على التجارة، نجد في مجال التصدير منتجات الألبان (-٣٨, ٣٪)، ومعدات السيارات (-٢٧, ٨٪)، والمنتجات غير الحديدية (-٢٩, ١٪)، بينما بالنسبة للسلع المستوردة نجد الهيدروكربونات الطبيعية (-٨, ٧٪)، وكذلك المنتجات الغذائية (-٤٣, ٥٪) ومنتجات الصلب (-٩٥٪).

مع تونس، شهدت الصادرات الفرنسية ركوداً وبقية عند ارقام عام ٢٠٢٣ وحققت ٤, ٣ مليار يورو بينما انخفضت الواردات بنسبة -٢٪ إلى ٥, ٠٨ مليار مقابل ٥, ١٩ مليار في عام ٢٠٢٣ وتحسن الميزان التجاري بشكل طفيف وانتقل من -٧, ١ مليار في عام ٢٠٢٣ إلى -٦, ١ مليار يورو في عام ٢٠٢٤. وجاءت السلع الخاصة بالبناء والمعدات الطبية والمستحضرات الصيدلانية من بين المنتجات المصدرة التي ساهمت في التطور الإيجابي للتجارة بينما كانت الزيوت والدهون والمنتجات البلاستيكية من بين المنتجات المستوردة التي ساهمت أيضاً في التطور الإيجابي. أما بالنسبة للسلع التي أثرت سلباً على التجارة، شملت قائمة الصادرات السلع الصناعية والملابس ومعدات الاتصالات، بينما شملت الواردات المنتجات النفطية والسلع الإلكترونية والمواد الكيماوية والمعدات البصرية وأجهزة الكمبيوتر.

السلع والمعدات الرياضية والألعاب ومعدات السكك الحديدية بينما شهدت الصادرات الفرنسية من معدات البناء، ومنتجات الأسماك، ومنتجات المخابز، والآلات المختلفة انخفاضاً، فضلاً عن انخفاض الواردات الفرنسية من المنتجات المكررة (-١٤٪) والمعادن غير الحديدية (-٣٣٪) ومنتجات الزجاج (-٣،٥٪) والمواد الخام الثانوية.

مع الإمارات العربية المتحدة، أكبر عميل لفرنسا في المنطقة، ارتفع حجم التجارة بنسبة +١٤٪ إلى ٨,٤ مليار يورو. وارتفعت الصادرات الفرنسية بنسبة +٢١٪ وحققت ٦,٥ مليار يورو مقارنة بـ ٥,١ مليار يورو في عام ٢٠٢٣، في حين انخفضت الواردات بنسبة -١٦٪ ووصلت إلى ١,٩ مليار يورو مقارنة بـ ٢,٢ مليار يورو في عام ٢٠٢٣. وبقي الرصيد إيجابياً بشكل ملحوظ عند ٤,٤ مليار يورو مقارنة بـ ٢,٨ مليار يورو في عام ٢٠٢٣. وتشمل قائمة

Pays	VAL EXP ANNÉE 2023	VAL IMP ANNÉE 2023	SOLDE 2023	VAL EXP ANNÉE 2024	VAL IMP ANNÉE 2024	SOLDE 2024	Volume des Echanges 2023	Volume des Echanges 2024	% VOL
A saoudite	4 119 650	5 203 282	-1 083 632	3 595 769	3 995 161	-399 392	9 322 932	7 590 930	-19%
Bahrein	323 772	306 081	17 691	207 239	215 450	-8 211	629 853	422 689	-33%
E Arabes unis	5 118 198	2 292 789	2 825 409	6 508 028	1 968 265	4 539 763	7 410 987	8 476 293	14%
Koweït	803 218	2 076 036	-1 272 818	637 019	1 966 629	-1 329 610	2 879 254	2 603 648	-10%
Oman	307 752	128 232	179 520	391 208	318 998	72 210	435 984	710 206	63%
Qatar	1 502 577	1 344 965	157 612	766 123	296 420	469 703	2 847 542	1 062 543	-63%
Total CCG	12 175 167	11 351 385	823 782	12 105 386	8 760 923	3 344 463	23 526 552	20 866 309	-11%

مع قطر، انخفضت التجارة بنسبة -٦٣٪ وبلغت ١,٠٦ مليار في عام ٢٠٢٤ مقارنة بـ ٢,٨ مليار في عام ٢٠٢٣، لكن الميزان التجاري ارتفع بنسبة +٦٦٪ إلى ٤٦٩,٧٠٣ مليون مقارنة بـ ١٥٧,٦١٢ مليون في عام ٢٠٢٣. وتراجعت الصادرات الفرنسية إلى قطر من ١,٥ مليار في عام ٢٠٢٣ إلى ٧٦٦,١٢٣ مليون في عام ٢٠٢٤. والواردات من ١,٣ مليار في عام ٢٠٢٣ إلى ٢٩٦,٤٢٠ مليون يورو في عام ٢٠٢٤. ومن بين المنتجات التي ساهمت إيجابياً على التجارة، في عملية التصدير، الآلات والمعدات (+٧٠٪)، والمجوهرات التجارية (+٢٣٪)، والعمود ومستحضرات التجميل (+١١٪) والمنتجات الصيدلانية (+٩,٥٪) وفي عملية الاستيراد، المجوهرات. ومن بين المنتجات التي ساهمت سلباً على هذه التبادل التجاري أجهزة القياس والهيدروكربونات الطبيعية ومنتجات البترول والمنتجات الكيماوية.

وأخيراً، مع سلطنة عمان، ارتفع التبادل التجاري بنسبة +٦٣٪ حيث بلغ ٧١٠,٧١٠ مليون يورو مقارنة بـ ٤٣٦,٩٨٤ مليون يورو في عام ٢٠٢٣. وارتفعت الصادرات الفرنسية إلى عمان بنسبة +٢١٪ لتصل إلى ٣٩,٢٠٨ مليون يورو، واتبعت الواردات نفس الوتيرة وارتفعت بنسبة +٥٩٪ لتصل إلى ٣١٨,٩٩٨ مليون يورو. وتراجع الميزان التجاري لكنه استمر إيجابياً وحقق ٧٢,٢١ مليون في عام ٢٠٢٤ بعد ١٧٩,٥٢ مليون في عام ٢٠٢٣. وتشمل المنتجات التي ساهمت بشكل إيجابي في التبادل التجاري، من ناحية الصادرات، الآلات والمعدات، والهواتف، والمنتجات الكيماوية، و من ناحية الواردات، المنتجات البترولية والمنتجات الصيدلانية ومعدات السيارات. وعلى العكس من ذلك، فإن المنتجات التي أثرت سلباً على هذه التجارة يمكن الإشارة، بالنسبة للتصدير، المشروبات والمنتجات الغذائية ومنتجات المخابز، وبالنسبة للاستيراد، الهيدروكربونات الطبيعية والمنتجات الكيماوية والمنتجات الزجاجية والمنتجات البلاستيكية.

مع مجموعة الدول التي تضم مصر، والسودان، وجيبوتي، وجزر القمر، ولبنان، وسوريا، والعراق، والأردن، وفلسطين واليمن، ارتفعت تجارة فرنسا بنسبة +٧ بالمائة لتصل إلى ٦,٥ مليار يورو مقارنة بـ ٦,١ مليار يورو في عام ٢٠٢٣. وارتفعت الصادرات الفرنسية إلى دول هذه المجموعة بنسبة +٣,٧ بالمائة لتصل إلى ٣,٢ مليار يورو، وارتفعت كذلك الواردات الفرنسية من هذه الدول بنسبة +٨,٧ بالمائة لتصل إلى ٣,٣ مليار يورو مقارنة بـ ٣,٠٥ مليار يورو في عام ٢٠٢٣. ويسجل

السلع التي ساهمت بشكل إيجابي في التجارة بين البلدين، بالنسبة للتصدير، العطور ومستحضرات التجميل (+٤,١٢٪)، والآلات والمعدات (+٢٨٪)، والمشروبات (+٢٦,٧٪)، ومعدات البناء (+١٧٣٪)، وبالنسبة للواردات، المعادن غير الحديدية والعطور ومستحضرات التجميل. في قائمة المنتجات والسلع التي ساهمت سلباً في التجارة نجد في الصادرات منتجات الحديد الصلب (-٥٥٪) والمنتجات الصيدلانية (-٢,٧٪) والمنتجات الغذائية (-٣,١٥٪) وفي الواردات المنتجات الهيدروكربونات الطبيعية (-٧٧٪) والمنتجات النفطية المكررة (-١٥٪) والمنتجات الكيماوية (-٥١,٧٪).

مع الكويت، انخفض التبادل التجاري بنسبة -١٠٪ إلى ٢,٦ مليار يورو مقارنة بـ ٢,٨ مليار يورو في عام ٢٠٢٣، وتراجع الرصيد إلى -١,٣٢ مليار يورو مقارنة بـ -١,٢٧ مليار يورو في عام ٢٠٢٣. وانخفضت الصادرات الفرنسية إلى الكويت بنسبة -٢٦٪ إلى ٦٣٧ مليون يورو، وكذلك الواردات بنسبة -٥٪ إلى ١,٩ مليار يورو. ومن بين السلع والمنتجات المصدرة إلى الكويت التي ساهمت بشكل إيجابي في التجارة نجد قطع السيارات (+١١٧٪) وأجهزة القياس (+٧٦,٥٪)، والعطور ومستحضرات التجميل (+١,٦٪)، والمواد الغذائية (+٢٧٪)، وفي قائمة الواردات المنتجات البترولية (+١٠٪). ومن بين المنتجات التي ساهمت سلباً على التجارة، بالنسبة للتصدير، معدات البناء (-٤,٠٪)، والآلات والمعدات (-٣٩٪)، والجلود والأمتعة والأحذية (-٢٦٪)، ومنتجات الحديد الصلب (-٩٩٪)، وبالنسبة للاستيراد، المنتجات الكيماوية (-١٨٪)، وأجهزة القياس (-٩٣٪)، والخشب ومنتجات الخشب (-٢٩٪).

مع مملكة البحرين، انخفض الميزان التجاري لفرنسا وانتقل إلى المؤشر الأحمر في عام ٢٠٢٤ حيث هبط إلى -٨,٢١١ مليون يورو، في حين كان إيجابياً في عام ٢٠٢٣ عند ١٧,٦٩١ مليون يورو. وتعكس هذه النتيجة عملية انخفاض الصادرات الفرنسية إلى المملكة بنسبة -٥٦٪ إلى ٢٠٧,٢٣٩ مليون يورو مقابل ٣٢٣,٧٧٢ مليون يورو في عام ٢٠٢٣. وكذلك الواردات الفرنسية من المملكة التي انخفضت بنسبة -٤٢٪ إلى ٢١٥,٤٥ مليون يورو. وفيما يتعلق بقائمة السلع والمنتجات الفرنسية المصدرة التي ساهمت بإنعاش التبادل نجد المنتجات الصيدلانية (+٤,٢٪)، السلع ومعدات السفر، ومنتجات الألبان (+١٤,٧٪)، والمشروبات، وفيما يتعلق بالواردات،

بذلك الميزان التجاري رصيداً سلبياً قدره -٩٩,٧١٩ مليون يورو مقارنة برصيد إيجابي قدره ٧٢,٩٥٩ مليون يورو في عام ٢٠٢٣.

مع مصر، ارتفع حجم التبادل التجاري بنسبة ٢+٪ ليصل إلى ٢,٩ مليار يورو. كما ارتفع التبادل مع السودان (+١٪) إلى ١٠٩,٦٦٥ مليون يورو، وجيبوتي (+٥٪) إلى ١٠٧,١٠٠ مليون يورو، وجزر القمر (+٦٪) إلى

Pays	VAL EXP ANNÉE 2023	VAL IMP ANNÉE 2023	SOLDE 2023	VAL EXP ANNÉE 2024	VAL IMP ANNÉE 2024	SOLDE 2024	Volume des Echanges 2023	Volume des Echanges 2024	% VOL
Egypte	1 763 057	1 118 028	645 029	1 792 421	1 158 488	633 933	2 881 085	2 950 909	2%
Iraq	335 808	1 704 727	-1 368 919	426 155	1 948 866	-1 522 711	2 040 535	2 375 021	16%
Jordanie	346 883	47 492	299 391	306 401	42 757	263 644	394 375	349 158	-11%
Liban	369 232	98 380	270 852	425 818	91 588	334 230	467 612	517 406	11%
Syrie	22 483	4 751	17 732	28 909	5 765	23 144	27 234	34 674	27%
T Palestiniens	17 129	4 088	13 041	27 503	4 005	23 498	21 217	31 508	49%
Yemen	100 171	2 579	97 592	75 296	3 281	72 015	102 750	78 577	-24%
Comores	36 781	3 610	33 171	38 296	4 631	33 665	40 391	42 927	6%
Djibouti	100 564	1 378	99 186	105 249	1 851	103 398	101 942	107 100	5%
Soudan	37 218	71 334	-34 116	22 565	87 100	-64 535	108 552	109 665	1%
Total Autres	3 129 326	3 056 367	72 959	3 248 613	3 348 332	-99 719	6 185 693	6 596 945	7%

والاكسسوارات (-٢,١٤٪)، والمحركات والمحولات (-٤,٥٦٪)، وإلى العراق انخفاض الصادرات من المشروبات (-٤,٤٩٪)، ومعدات تكييف الهواء (-٤,١١٪) والسيارات (-٤,٣٪).

ومن بين المنتجات المستوردة التي شهدت نمواً، نلاحظ من العراق على وجه الخصوص النفط الخام (+٥,١٠)، والمشروبات، ومستحضرات الفاكهة والخضروات (+٢,٥٠٪)، والملابس والاكسسوارات (+٦,٠٠٪)، ومن مصر المنتجات المكررة، والأجهزة المنزلية (+١,٢٠٪)، ومستحضرات الفاكهة والخضروات (+٨٪)، والبلاستيك (+٨,١٥٪)، ومن جيبوتي المنتجات المصنعة وأجهزة القياس، ومن لبنان الأسمدة النيتروجينية، ومن الأردن الملابس والمنتجات المحبوكة (+٤,٤٨٪)، والنفايات غير الخطرة (+٤,٥٥٪)، والألمنيوم.

ومن بين المنتجات المستوردة التي شهدت تراجعاً، لا بد من تسليط الضوء على تراجع الطلب الفرنسي من لبنان على الأثاث ومستحضرات الفاكهة والخضراوات، ومن الأردن على المواد الكيميائية غير العضوية والفواكه الاستوائية والأسمدة النيتروجينية، ومن مصر على الانخفاض الكبير في الطلب على الغاز الطبيعي المسال والأسمدة النيتروجينية، وأخيراً من سوريا على انخفاض واردات الملابس الخارجية والعلطور ومستحضرات التجميل.

تساهم دول المغرب العربي بنسبة ٥٧٪ في إجمالي التبادل التجاري الفرنسي مع الدول العربية، ودول الخليج بنسبة ٣,٢٪، ومجموعة الدول الثالثة بنسبة ١,١٪.

٩٢٧,٤٢ مليون يورو، ولبنان (+١١٪) إلى ٥١٧,٤٠٦ مليون يورو، وسوريا (+٢٧٪) إلى ٣٤,٦٧٤ مليون يورو، والعراق (+١٦٪) إلى ٢,٣ مليار يورو، وفلسطين (+٤,٩٩٪) إلى ٣١,٥٠٨ مليون يورو. وانخفض التبادل التجاري مع الأردن بنسبة (-١١٪) إلى ٣٤٩,١٥٨ مليون يورو، ومع اليمن بنسبة (-٢,٤٤٪) إلى ٧٨,٥٧٧ مليون يورو.

وارتفعت الصادرات الفرنسية إلى مصر بنسبة ٦٤+٪ إلى ١,٧٩ مليار يورو، كما ارتفعت هذه الصادرات إلى جيبوتي (+٤,٤٤٪) إلى ١٠٥,٢٤٩ مليون يورو، وجزر القمر (+٣,٩٠٪) إلى ٣٨,٢٩٦ مليون يورو. وارتفعت أيضاً إلى سوريا والعراق والأراضي المحتلة بنسبة ٢٢+٪ و٢١+٪ و٣٧,٧+٪ على التوالي، حيث بلغت أحجامها ٢٨,٩٠٩ مليون و٤٢٦,١٥٥ مليون و٢٧,٥٠٣ مليون يورو على التوالي. وإلى لبنان، ارتفعت الصادرات الفرنسية بنسبة ١٣+٪ إلى ٤٢٥,٨١٨ مليون يورو، في حين انخفضت إلى الأردن واليمن والسودان بنسبة -١٣٪ و-٣٣٪ و-٦٤٪ وحققت على التوالي ٣٠٦,٤٠١ مليون و٧٥,٢٩٦ مليون و٢٢,٥٦٥ مليون يورو.

وفيما يتعلق بالواردات الفرنسية من هذه المجموعة، فقد ارتفعت الواردات الفرنسية من مصر (+٢٪) إلى ١,١٥ مليار، والسودان (+١٨٪) إلى ٨٧,١٠٠ مليون، وجيبوتي (+٢,٥٠٪) إلى ١,٨٥١ مليون، وجزر القمر (+٢,٠٠٪) إلى ٤,٦٣١ مليون، وسوريا (+١٧,٥٠٪) إلى ٥,٧٦٥ مليون، والعراق (+١٢٪) إلى ١,٩٤ مليار، واليمن (+٢,١٠٪) إلى ٣,٢٨١ مليون. من ناحية أخرى، انخفضت الواردات الفرنسية من الأردن وفلسطين بنسبة -١١٪ و-٢٪ على التوالي إلى ٤٢,٧٥٧ مليون و٤,٠٠٥ مليون يورو.

ومن بين المنتجات الفرنسية المصدرة المتنامية، هناك المنتجات الصيدلانية التي زادت بنسبة ٣٤+٪ إلى العراق، و٢٢+٪ إلى لبنان، و٥٠+٪ إلى مصر، و٨,٤+٪ إلى جيبوتي، والطائرات، و٨٤+٪ إلى لبنان، و٤٧,١+٪ إلى اليمن، و٨,٥+٪ إلى مصر، ومنتجات الألبان، و١٧,٥+٪ إلى مصر، و٦,٧+٪ إلى الأردن، و٢٢+٪ إلى لبنان، و٧,٥+٪ إلى العراق، والعلطور ومستحضرات التجميل، و٣٣+٪ إلى جزر القمر، و٣,١+٪ إلى لبنان، و١٥+٪ إلى العراق،

توقعات النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا : ٣,٥ بالمئة في عام ٢٠٢٥ وفقاً للبنك الدولي

والمغرب، وتونس.

الدول الأقرب جغرافياً إلى الصراع الفلسطيني سوف تعاني أكثر من تداعياته. بالنسبة لمصر، فإن استمرار الصراع يهدد بتفاقم التضخم، وتباطؤ نشاط القطاع الخاص، وتكثيف الضغوط على الحسابات الخارجية بسبب تراجع عائدات السياحة وتحويلات العمال المهاجرين. كما سيؤثر استمرار الصراع أيضاً على قطاع السياحة في الأردن وتشير التوقعات الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة إلى انخفاض النمو بنسبة ٦٪ في عام ٢٠٢٤ بعد انكماش بنسبة ٧,٧٪ في عام ٢٠٢٣. وفي حال هدوء الصراع، فمن المتوقع أن تساهم جهود إعادة الأعمار في انتعاش النمو إلى نسبة ٥,٤٪ في عام ٢٠٢٥.

ومن بين المخاطر التي يخشاها البنك الدولي على دول المنطقة، بالإضافة إلى تفاقم الصراعات وتأثيرها على الاقتصاد في الدول المجاورة، يشير خبراء البنك إلى الكوارث الطبيعية وتغير المناخ ومساهمتها في زيادة وتيرة وحدة العواصف الناتجة عنه، وعوامل أخرى يشير إليها خبراء البنك الدول تتعلق بانخفاض أسعار النفط الخام أو ضعف الطلب بالنسبة للدول المصدرة وتأثيره على الموازنة العامة إضافة إلى احتمال تشديد الظروف المالية العالمية الذي قد يؤثر سلباً على آفاق النمو بسبب احتياجات هذه الدول الكبيرة للتمويل الخارجي.

وفي ظل هذه الظروف، يشجع البنك الدولي بلدان المنطقة على تسريع نموها الشامل من خلال تكثيف الإصلاحات، مع إعطاء الأولوية لإعادة التوازن بين دور القطاعين العام والخاص، وتوزيع المواهب بشكل أفضل في سوق العمل، وتقليص الفجوات واختلال التوازن للأيدي العاملة بين النساء والرجال، وتعزيز الابتكار، وعلاوة على ذلك، يشجع البنك الدولي بلدان المنطقة على القيام بتعزيز دور الدولة لتحسين تخصيص الموارد من خلال تعبئة المواهب وتوجيهها نحو القطاع الخاص لتحقيق مكاسب إضافية في الإنتاجية يمكنها أن تصل إلى ٤,٥٪.

وأخيراً، بإمكان دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أيضاً تعزيز نموها من خلال الاستفادة من التقدم العالمي في المعرفة والتكنولوجيا حيث يسمح الموقع الجغرافي الاستراتيجي للمنطقة بتكثيف وتسريع تبادلاتها الدولية لدعم عملية الابتكار ونقل المعرفة. رافعة أخرى للنمو الاقتصادي تكمن في تعزيز وتحسين جودة وشفافية البيانات، التي لا تزال متأخرة حالياً عن المعايير الدولية، لتسهيل نشر الأفكار.

توقعات النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

	2022	2023	2024e	2025p	2026p
PIB aux prix du marché (prix moyens en dollars sur la période 2010-19)					
Base : année civile					
Algérie	3,8	4,1	3,1	3,4	3,3
Arabie saoudite	7,5	-0,8	1,1	3,4	5,4
Bahreïn	6,0	3,0	3,5	3,3	3,3
Cisjordanie et Gaza	4,1	-5,4	-25,6	4,7	16,5
Djibouti	3,7	6,7	5,9	5,3	4,9
Émirats arabes unis	7,9	3,2	3,3	4,0	4,1
Iraq*	7,6	-2,9	-0,8	3,5	3,0
Jordanie	2,6	2,7	2,4	2,6	2,6
Koweït	6,3	-3,6	-1,0	1,7	2,1
Liban ^b	-0,6	-0,8	-5,7	-	-
Libye	-8,3	10,2	-2,7	9,6	8,4
Maroc	1,5	3,4	2,9	3,9	3,4
Oman	9,6	1,3	0,7	2,4	2,8
Qatar	4,2	1,2	2,0	2,7	5,5
République arabe syrienne ^b	0,7	-1,2	-1,5	-1,0	-
Tunisie	2,7	0,0	1,2	2,2	2,3
Yémen ^b	1,5	-2,0	-1,0	1,5	-

في تعليقه على أحدث تقرير أصدره البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حول النمو في دول المنطقة قال نائب رئيس البنك : إن السلام والاستقرار هما ركيزتان أساسيتان للتنمية المستدامة . ولأسف العنصران مفقودان في بعض دول المنطقة لا بل يضاف إليها العديد من العوامل الأخرى التي تعيق إمكانات النمو من بينها التأثيرات السلبية للصراعات الإقليمية على القطاع السياحي على وجه الخصوص في الأردن ومصر إلى جانب انخفاض إنتاج النفط في بعض البلدان المنتجة وتأثيره على الميزانية العامة، وارتفاع معدلات التضخم، والنشاط المحدود للاقتصاد في بعض الدول المستوردة للنفط. وضمن هذه العوامل التي تساهم في خلق بعض الأجواء المعقدة لمناخ الاقتصاد في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تشير توقعات المؤسسة المالية الدولية بان دول المنطقة ستشهد في عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ نسبة نمو بمعدل ٣,٥٪، بعد نمو هزيل بلغ ١,٩٪ في عام ٢٠٢٣.

في دول مجلس التعاون الخليجي، من المتوقع أن تصل نسبة النمو إلى ٣,٨٪ في عام ٢٠٢٥. ففي المملكة العربية السعودية، من المتوقع أن ينتعش النمو بسبب زيادة إنتاج النفط وارتفاع صادراته. وفي بعض البلدان المنتجة والمصدرة الأخرى، من المتوقع أن يساهم ارتفاع إنتاج النفط الناتج عن تخفيف الإجراءات التي أقرتها مجموعة أوبك+ في تسريع النمو، كما هو الحال في الجزائر والعراق.

وفي الدول المستوردة للنفط من المتوقع أن تصل نسبة النمو إلى ٣,٧٪ في عام ٢٠٢٥، وان ترتفع إلى مستويات أعلى في بعض الدول خاصة في جيبوتي،

مصر



الماركة التجارية الفرنسية - مونوبيري - تعلن عن تمركزها في مصر خلال عام ٢٠٢٥. أعلنت شركة مونوبيري الفرنسية للمتاجر الصغيرة، وهي شركة تابعة لمجموعة كازينو، عن وصولها إلى مصر من خلال التعاون مع شركة تي إم تي المصرية، وهي شركة رئيسية في قطاع التجزئة في البلاد. تهدف هذه الشراكة الإستراتيجية إلى تطوير شبكة من المتاجر لتقديم مجموعة واسعة من المنتجات الغذائية وغير الغذائية. ومن المقرر افتتاح المتاجر الأولى في عام ٢٠٢٥. شركة مونوبيري ستضع خبرتها في مجال تجربة العملاء وإدارة تشكيلة المنتجات، في حين ستضمن شركة تي إم تي التكيف المحلي والإدارة التشغيلية. ويأتي هذا التوسع في إطار الإستراتيجية الدولية لشركة مونوبيري، المتواجدة بالفعل في ١٦ دولة. استثمار مونوبيري في مصر سيساهم في تحديث التجارة المحلية في وخلق فرص العمل ودعم الموردين المحليين.

العراق



ارتفعت احتياطات البنك المركزي العراقي من الذهب بنسبة ١٢٪ خلال الشهرين الأولين من العام الجاري لتصل إلى ١٥,٣ مليار دولار، أي بنسبة ١٦٪ من إجمالي الاحتياطات. في عام ٢٠٢٤، احتل العراق المرتبة السادسة بين أكبر مشتري الذهب في العالم (٢٠ طناً)، بعد بولندا وتركيا والهند والصين وجمهورية التشيك. وتعكس هذه الزيادة تسارع وتيرة استراتيجية تنويع الاحتياطات الرسمية للبلاد.

وضع وزير النفط حيان عبد الغني حجر الأساس لمصنع - أرتاوي للغاز ٢٥ - الذي سيقوم باستعادة ومعالجة الغاز المحترق في الشعلة حالياً في حقل أرتاوي النفطي. تُعد هذه المحطة جزءاً لا يتجزأ من مشروع نمو الغاز المتكامل، الذي تم توقيعه في سبتمبر ٢٠٢١ بين الحكومة العراقية والشركة الفرنسية توتال إينرجيز ودخل حيز التنفيذ في يوليو ٢٠٢٣. المنشآت الجديدة ستكون قادرة على معالجة ٤,١ مليون متر مكعب يومياً من الغاز لتزويد محطة للطاقة بقدرة ١٦٠ ميغاوات. المرحلتان الأخريان ضمن العقد ستسمح بمعالجة حوالي ٨,٥ مليون متر مكعب من الغاز المشتعل في الحقول المجاورة ثم ١٧ مليون متر مكعب، مما يشكل ثلث الغاز المستخرج حالياً في العراق.

موريتانيا



أعلنت شركة كوزموس إينرجي الأمريكية، في شهر فبراير/ شباط، بدء إنتاج الغاز الطبيعي المسال في جزيرة غراند تورنتو أحميم قبالة سواحل موريتانيا والسنغال، بعد أكثر من شهر من بدء إنتاج النفط الخام فيها، استغلال الغاز المتوقع بشدة في السنغال وموريتانيا الذي تم تأجيله عدة مرات من شأنه أن يمكن البلدان في غرب أفريقيا من تعزيز ودعم اقتصادهما. ومن المتوقع أن تصل خلال الربع الأول من السنة الجارية سفينة لنقل الغاز الطبيعي المسال لتصدير أول شحنة منه، إلى دول عديدة من بينها أوروبا بحسب بيان صادر عن المشغل كوزموس إينرجي.

الأردن



بحسب بيانات وزارة السياحة والآثار، ارتفعت إيرادات السياحة بنسبة +٢٢,٨٪ على أساس سنوي في يناير ٢٠٢٥، لتصل إلى ٦٨١ مليون دولار. كما ارتفع عدد السياح بنسبة +٢٠٪ على أساس سنوي في يناير. ويأتي هذا الارتفاع بفضل زيادة عدد السياح من أمريكا (+١٦,٥٪) وآسيا (+٢٢,٢٪) وأوروبا (+٥٦,٢٪) وأفريقيا (+٦٩,٩٪) والدول العربية (+٢٠,٨٪).

أعلنت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني أنها أقيمت على التصنيف السيادي للأردن عند BB- مع نظرة مستقبلية مستقرة، رغم حالة الشكوك المرتبطة بالمساعدات الأميركية. ويبرر ستاندرد آند بورز هذا التصنيف على المرونة الاقتصادية للبلاد في مواجهة التوترات الإقليمية، والنتائج الجيدة الناجمة عن الإصلاحات الاقتصادية التي تم تنفيذها في السنوات الأخيرة، والتزام الحكومة بتنفيذ المشاريع الكبرى اللازمة لإنعاش النمو. وتسلط الوكالة الضوء على الدعم المستمر من الشركاء والمانحين الدوليين مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي.

وافقت لجنة المالية في مجلس النواب على مشروع قانون ميزانية ٢٠٢٥. يوفر هذا المشروع إيرادات حكومية قدرها ١٤,٤ مليار دولار، بما في ذلك ١٢,٤ مليار دولار من الإيرادات المحلية ومليار دولار من المنح الخارجية. وفيما يتعلق بالإئناق العام، يتوقع مشروع القانون صرف ١٧,٦ مليار دولار في عام ٢٠٢٥، وبذلك من المتوقع أن يصل عجز الموازنة إلى ٣,٢٤ مليار دولار، مقارنة بـ ٣,٥٢ مليار دولار في عام ٢٠٢٤.

لبنان



وفقاً لأحدث تقديرات البنك الدولي، **بلغت تحويلات المغتربين إلى لبنان ٥,٨ مليار دولار في عام ٢٠٢٤**، بانخفاض قدره ١٣,٤٪ مقارنة بعام ٢٠٢٣ (٦,٧ مليار دولار). وتجدر الإشارة بان تحويلات المغتربين بلغت متوسط ٦,٣٨ مليار سنوياً خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤، خلال فترة الأزمة الاقتصادية والمالية التي أدت إلى انخفاض كبير في القدرة الشرائية للأسر اللبنانية. ويظل لبنان ثالث أكبر متلق لتحويلات المالية في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط، بعد مصر (٢٢,٧ مليار دولار) والمغرب (١٢ مليار دولار).



المملكة العربية السعودية

عجز في الميزانية بقيمة ٢٧ مليار دولار في ٢٠٢٥. وافقت المملكة العربية السعودية على ميزانيتها العامة للسنة المالية ٢٠٢٥، متوقعة عجزاً إجماليًا قدره ١٠١ مليار ريال سعودي (٢٧ مليار دولار)، أو حوالي ٣,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ومن المتوقع أن يبلغ إجمالي النفقات لعام ٢٠٢٥ نحو ١٢٨٥ مليار ريال، في حين من المتوقع أن يصل إجمالي الإيرادات إلى ١١٨٤ مليار ريال.

من المتوقع أن تشهد المملكة العربية السعودية ثاني أسرع معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي بين اقتصاديات الدول الكبرى في عام ٢٠٢٥، والذي يقدر بنحو ٤,٦٪، بحسب تقرير وكالة الأنباء السعودية. ويأتي هذا النمو مدفوعاً بالمساهمة المتزايدة للأنشطة غير النفطية التي وصلت إلى مستوى قياسي بلغ ٥٢٪ في عام ٢٠٢٤.



الإمارات العربية المتحدة

سلطت زيارة الوزير المنتدب للتجارة الخارجية والمواطنين الفرنسيين في الخارج، السيد لوران سان مارتن، إلى دولة الإمارات العربية المتحدة يومي ٢٠ و٢١ فبراير ٢٠٢٥، الضوء على كثافة وعمق العلاقات السياسية والاقتصادية التي تجمع البلدين. وعلى الصعيد الاقتصادي واصل حجم التجارة بين البلدين نموه ليصل إلى ٨,٥ مليار يورو في عام ٢٠٢٤، مقارنة بـ ٧,٤ مليار في عام ٢٠٢٣ و٦,٩ مليار في عام ٢٠٢٢. وتعد الإمارات العربية المتحدة أكبر عميل لفرنسا في الشرق الأدنى والأوسط حيث حقق الميزان التجاري فائضاً قياسياً بلغ ٤,٥ مليار يورو في عام ٢٠٢٤، وهو ما يعكس نجاح الشركات الفرنسية في قطاعات رئيسية مثل الطيران والسلع الفاخرة والطاقة. وقد سجلت الصادرات المرتبطة بالطيران والفضاء نمواً بنسبة تزيد عن ١١٩٪، في حين تواصل العطور ومستحضرات التجميل، المنتجات الفرنسية المتميزة، نموها لتتجاوز ٧٨٩ مليون يورو. وفي الوقت نفسه، فإن الاستقرار النسبي للواردات الفرنسية من الإمارات العربية المتحدة يدل على قوة وتنوع التجارة بين البلدين على المدى الطويل. ومع ذلك، تتأكل حصة فرنسا في السوق الإماراتية منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تحت ضغط المصدرين الآسيويين والصينيين على وجه الخصوص. وانخفضت من ٧٪ في عام ٢٠٠٠ إلى ٢,٢٪ في عام ٢٠٢١، ثم إلى ٢,٣٪ في عام ٢٠٢٤. وتعد الصين والهند والولايات المتحدة من بين الموردتين الرئيسيتين للإمارات بحصص سوقية تبلغ ١٨,٧٪، و٧,٤٪، و٦,١٪ على التوالي. وتجدر الإشارة بأن حصة السوق الفرنسية أقل من حصة منافسيها الألمان والبريطانيين والإيطاليين التي تقدر بنسبة ٢,٧٪ لألمانيا وإيطاليا و٤,٢٪ للمملكة المتحدة على التوالي.



الكويت

الكويت توقع مذكرة تفاهم مع مستشفى غوستاف روسي الفرنسي للتعاون في علاج السرطان. ويأتي البروتوكول في إطار جهود وزارة الصحة لتحديث المنظومة الصحية وتعزيز الشراكات مع المؤسسات الطبية العالمية المرموقة. وستساهم الاتفاقية في تعزيز قدرات الكوادر الطبية في الكويت وتوفير خيارات متطورة في علاج السرطان والأورام.

عدلت الكويت قوانين ملكية العقارات وعمدت إلى توسيع حقوق بعض الأجانب في تملك العقارات في ظل شروط مقيدة. حقوق الملكية يشمل الشركات المدرجة، التي يمكنها الآن الاستحواذ على العقارات وكذلك الهيئات الاستثمارية المرخصة التي أصبح بإمكانها تملك العقارات، بشرط أن يكون الغرض من هذه العقارات تجارياً بحتاً أو مخصصاً للسكن للموظفين.



قطر

وقعت شركة تاليس والخطوط الجوية القطرية مذكرة تفاهم لإنشاء مركز متخصص في الصيانة والخدمات أثناء الرحلات الجوية في الدوحة. منشآت تاليس المحلية سوف تعمل على المساهمة في تسريع الخدمات الشاملة مثل الإصلاح وتوزيع قطع الغيار والدعم الفني والصيانة عبر الإنترنت لمجموع منتجات تاليس.

قطر والكويت في مؤشر سندات الأسواق الناشئة. من الآن فصاعداً، سيتم تضمين إصدارات السندات الجديدة لدولتي قطر والكويت ضمن مؤشر الأسواق الناشئة. التصنيف الجديد من المحتمل أن يؤدي إلى تحفيز تدفق رأس المال من مستثمري السندات في الأسواق المتقدمة. وتجدر الإشارة بأن موازنة قطر لعام ٢٠٢٥ تتوقع عجزاً قدره ٣,٦٢ مليار دولار، وسيتم تمويله جزئياً عن طريق الاقتراض الخارجي، كما لدى الدولة سندات بقيمة ٢ مليار دولار تستحق في أبريل/نيسان.

ENTRE L'EAU DES RIVIÈRES & L'EAU DANS NOS VERRES IL Y A



CHAQUE JOUR, SUEZ ALIMENTE
EN EAU POTABLE PRÈS DE 70 MILLIONS
DE PERSONNES DANS LE MONDE.
NOS SOLUTIONS AU SERVICE DES COLLECTIVITÉS
ET ENTREPRISES SUR [SUEZ.COM/ILYASUEZ](https://www.suez.com/ilyasuez)